Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 64: 247-285
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.64.1.11

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

Asst. Dr. Areej Nadhim Younus
E-Mail: areej.n.yunis@aliraqia.edu.iq

The Public's Reliance on the Websites of Iraqi Newspapers in Raising Awareness of Human Rights Issues: A Field Study

Keywords:
Social networks, human rights issues, Iraqi public attitudes, Reliance on the media

Article history:

Received	14/10/2025
Received in revised form	22/2/2026
Accepted	24/2/2026
Available online	9/3/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

This study examines the role of Iraqi newspaper websites in promoting awareness of human rights issues and public engagement, amid increasing reliance on digital media as a key source of information in modern society. These platforms significantly influence public awareness through both positive and potentially negative content, shaping perceptions, attitudes, and behaviors. The study adopts a descriptive approach using a field survey and structured questionnaires to evaluate how audiences perceive the role of these websites in selecting, framing, and presenting human rights-related content. It also highlights the growing impact of digital platforms on public opinion formation, information dissemination, and civic engagement, and stresses the importance of guiding their use toward meaningful content that fosters a culture of human rights, supports social development, encourages responsible media consumption, and reflects the ethical and cultural values of Iraqi society..

اعتماد الجمهور على مواقع الصحف العراقية في التعريف بقضايا حقوق الإنسان: دراسة ميدانية

م.د. أريج ناظم يونس/ الجامعة العراقية / كلية الاعلام

المستخلص:

يتناول هذا البحث دور المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في التعريف بقضايا حقوق الإنسان، واتجاه الجمهور نحوها، في ظل تصاعد الاعتماد على الإعلام الرقمي كمصدر رئيسي للمعلومات. تؤدي هذه المواقع دورًا مهمًا في تشكيل وعي الجمهور بحقوق الإنسان، سواء من خلال تقديم محتوى إيجابي يعزز القيم، أو عبر رسائل قد تكون سلبية التأثير. ويصنف البحث ضمن الدراسات الوصفية التي تعتمد منهج المسح الميداني بالاعتماد على الاستبانة للكشف عن تقييم المبحوثين لدور هذه المواقع في اختيار المحتوى المتعلق بحقوق الإنسان، بما يسهم في بناء وعي مجتمعي فاعل ومستدام. كما يناقش البحث كيف أصبحت هذه المنصات الرقمية ركيزة أساسية في التواصل اليومي ونقل المعلومات، وتنامي تأثيرها على تشكيل الرأي العام، وما يترتب على ذلك من ضرورة توجيه استخداماتها نحو تقديم محتوى هادف، يعزز الثقافة الحقوقية، ويدعم التنمية المجتمعية، ويرتقي بذوق الجمهور العام ويعكس منظومة القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية : المواقع الإلكترونية للصحف العراقية، قضايا حقوق الإنسان، اتجاهات الجمهور العراقي، الاعتماد على وسائل الاعلام

المقدمة

شهدت البيئة الإعلامية تحولات جوهرية مع تطور تكنولوجيا الاتصال، حيث أدّت الصحافة التقليدية أدوارًا محورية في تشكيل الوعي العام ونقل القضايا الاجتماعية والسياسية إلى الجمهور. ومع التوسع في استخدام الإنترنت، ظهرت المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كواحدة من أبرز مظاهر الإعلام الرقمي، لتعيد تعريف العلاقة بين الوسيلة الإعلامية والجمهور، من خلال تقديم محتوى آنٍ، متعدد الوسائط، وسهل الوصول.

أصبحت هذه المواقع تمثل امتدادًا حديثًا للصحف الورقية، لكنها لا تكتفي بنقل الأخبار فحسب، بل تسهم في توجيه الرأي العام والتعريف بالقضايا ذات البعد الحقوقي والإنساني، وفي مقدمتها حقوق الإنسان، بما يشمله ذلك من حريات أساسية، وعدالة اجتماعية، وكرامة إنسانية. وقد مكّن الطابع التفاعلي للمواقع الإلكترونية الجمهور من المشاركة في النقاش العام، وتشكيل وعي جمعي متجدد تجاه القضايا المجتمعية الحساسة.

في هذا الإطار، برزت الحاجة إلى دراسة مدى اعتماد الجمهور العراقي على هذه المواقع في التعرّف على قضايا حقوق الإنسان، وتقييم طبيعة المحتوى الذي تقدّمه، واتجاهاته، ومقدار تأثيره في بناء وعي مجتمعي ناضج وقادر على التفاعل مع التحديات الحقوقية الراهنة.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

شكل ظهور المواقع الإلكترونية للصحف العراقية وتحولها إلى شكل من أشكال الإعلام الجديد نقلة نوعية في العمل الإعلامي والصحفي، إذ تحولت المفاهيم الأساسية الخاصة بالصحف الورقية من عمل تقليدي إلى تقاليد العمل الرقمي المتمثل بإشراك المتلقي بمضمون الخبر وصياغته، أي أن الجمهور لم يعد متلق سلبي لما يعرض عليه عبر الإعلام، بل بات جزء من الخبر ومتفاعلاً معه.

ومع تطور الإعلام الرقمي وتزايد استخدام الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات، برزت المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كأحد أهم وسائل الإعلام المعاصرة التي يسعى الجمهور من خلالها إلى متابعة الأخبار والتقارير والتحليلات، بما في ذلك الموضوعات المرتبطة بحقوق الإنسان. إلا أن مدى اعتماد الجمهور العراقي على هذه المواقع في التعرّف على قضايا حقوق الإنسان ما زال غير واضح بشكل دقيق، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي

تفرضها مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الإخبارية المستقلة. ومن هنا، تنطلق مشكلة البحث من تساؤل رئيس مفاده:

إلى أي مدى يعتمد الجمهور العراقي على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في التعريف بقضايا حقوق الإنسان؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

1) ما طبيعة المحتوى المرتبط بحقوق الإنسان الذي تقدمه المواقع الإلكترونية للصحف العراقية؟

2) ما اتجاهات الجمهور نحو قضايا حقوق الإنسان المقدمة من المواقع الإلكترونية للصحف العراقية؟

3) ما الأسباب التي تدفع الجمهور العراقي إلى الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كمصدر للمعلومات حول قضايا حقوق الإنسان؟

4) ما التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية التي تولدت عن هذا الاعتماد من وجهة نظر الجمهور؟

5) ما مدى مصداقية وتأثير هذه المواقع في تشكيل وعي الجمهور بقضايا حقوق الإنسان؟

6) ما أبرز التحديات أو المعوقات التي تحدّ من فاعلية المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في تغطية قضايا حقوق الإنسان من وجهة نظر الجمهور؟

ثانيا: أهداف البحث

1) تحديد طبيعة المحتوى المرتبط بحقوق الإنسان الذي تقدمه المواقع الإلكترونية للصحف العراقية.

2) معرفة اتجاهات الجمهور نحو قضايا حقوق الإنسان المقدمة من المواقع الإلكترونية للصحف العراقية.

3) تشخيص الأسباب التي تدفع الجمهور العراقي إلى الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كمصدر للمعلومات حول قضايا حقوق الإنسان.

4) التعرف على التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية التي تولدت عن هذا الاعتماد من وجهة نظر الجمهور.

5) تحليل مدى مصداقية وتأثير هذه المواقع في تشكيل وعي الجمهور بقضايا حقوق الإنسان.

6) تشخيص أبرز التحديات أو المعوقات التي تحدّ من فاعلية المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في تغطية قضايا حقوق الإنسان من وجهة نظر الجمهور.

ثالثا: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من جوانب عدّة، أهمها:

1)**أهمية علمية:** يتمثل ذلك في مساهمة البحث في إثراء الدراسات الإعلامية الحديثة التي تتناول علاقة الجمهور بالمواقع الإلكترونية للصحف، خاصة في سياق قضايا حقوق الإنسان.

2)**أهمية عملية تطبيقية:** من خلال تقديم مؤشرات يمكن أن تستفيد منها إدارات الصحف العراقية الإلكترونية لتطوير محتواها الحقوقي، بما يتوافق مع حاجات وتطلعات الجمهور.

3)**أهمية مجتمعية:** نظراً لأهمية تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان في ظل التحديات الاجتماعية والسياسية الراهنة.

رابعا: حدود البحث

1. **الحدود المكانية:** انحصرت في الحدود الإدارية للعاصمة العراقية بغداد حيث أجرت الباحثة توزيع الاستبانة على جمهور المواقع الإلكترونية للصحف العراقية لرصد اهتمامها بقضايا حقوق الإنسان.

2. **الحدود الزمنية:** تتمثل بالمدة الزمنية لتوزيع العينة وجمع إجابات المبحوثين خلال المدة بين 2025/10/1 لغاية 2025/10/17م.

3. **الحدود البشرية:** جميع أفراد الجمهور في العاصمة العراقية بغداد ممن تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر والمقيمين في بغداد.

4. **الحدود الموضوعية:** تأثير المواقع الإلكترونية للصحف العراقية على الجمهور بشأن قضايا حقوق الإنسان.

خامسا: منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج المسح الوصفي الميداني، باستخدام الاستبانة وأسلوب العينات الإحصائية، وذلك بهدف رصد وتحليل اتجاهات الجمهور العراقي نحو المواقع الإلكترونية للصحف العراقية، ومدى اعتمادهم عليها في التعريف بقضايا حقوق الإنسان. وتم اختيار عينة ممثّلة إحصائيًا لمجتمع الدراسة، طُبّقت عليها أداة الاستبانة، بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة حول طبيعة هذا الاعتماد وأبعاده المختلفة.

سادسًا: أدوات البحث

في ضوء طبيعة المنهج المعتمد، تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وقد تم تصميم الاستبانة بما يتوافق مع الفروض النظرية للدراسة، وخاصة نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، بحيث تغطي المحاور الأساسية المرتبطة بمستويات الاعتماد والاتجاهات والتأثيرات المتوقعة.

وخضعت الاستبانة في مرحلتها الأولية إلى تحكيم علمي من قِبل مجموعة من أساتذة الإعلام المتخصصين حيث أبدوا ملاحظاتهم حول صياغة الفقرات ودقتها وملاءمتها لموضوع البحث. وجرى تعديل الصيغة الأولية للاستبانة استنادًا إلى تلك الملاحظات، ثم أعيد عرضها على المحكّمين في جولة ثانية لضمان الصدق التحكيمي. وقد أكدت مراجعاتهم أن الاستبانة تتمتع بدرجة كافية من الصدق بلغت (93.6%)، مما يتيح اعتمادها كأداة مناسبة للدراسة الحالية.

سابعا: الدراسات السابقة

1) دراسة عبد القادر (2023م): (عبد القادر،، 2023م)

تناولت الدراسة دور الإعلام في تأصيل قيم المواطنة وحقوق الإنسان في الدولة الحديثة، حيث هدفت إلى تحليل العلاقة بين الممارسات الإعلامية المعتمدة من قبل وسائل الإعلام ومستوى الالتزام بهذه القيم من منظور الدول الحديثة. اعتمد الباحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل معطيات البحوث والدراسات السابقة في الأدبيات العربية ذات الصلة.

استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون لفحص كيفية تناول وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان والمواطنة، مما أتاح للباحث تقييم مستوى التوعية والالتزام الإعلامي في هذا المجال.

توصلت الدراسة إلى أن الإعلام العربي لا ينجز الأدوار المرجوة منه في تعزيز التوعية بحقوق الإنسان لدى المواطن العربي، حيث لوحظ ضعف في الأداء الإعلامي وقلة التزامه بتقديم محتوى يساهم في تأصيل هذه القيم الأساسية داخل المجتمعات العربية.

2) دراسة أنيس (2017): (أنيس، 2017م)

تناولت الدراسة الحديثة موضوع العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وهدفت إلى تحديد المحاور الرئيسية التي تركز عليها هذه المواقع في تناول

قضايا حقوق الإنسان. كما سعت إلى استعراض وتحليل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات العربية السابقة في هذا المجال.

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، حيث قامت بعرض وتحليل محتوى (47) دراسة سابقة تناولت كيف تتعاطى مواقع التواصل الاجتماعي مع موضوعات حقوق الإنسان.

أظهرت نتائج الدراسة أن التناول الإعلامي لقضايا حقوق الإنسان على مواقع التواصل الاجتماعي في الوطن العربي يتميز بـــ الانتقائية الواضحة، إذ يُركز بشكل كبير على بعض الحقوق مع إهمال حقوق أخرى، مما يعكس عدم التوازن في الاهتمام والتغطية.

3) دراسة Bahraz (2020م):(Jawdat Khan,, 2020))

تناولت الدراسة تفاعل الإعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع قضايا حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، وتطرقت الدراسة إلى تحليل طريقة تعاطي الإعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث شملت عينة مكونة من (100) صحفي تم اختيارهم عشوائيًا.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تتيح الفرصة الكافية للمحررين للتعبير بحرية عن آرائهم حول قضايا حقوق الإنسان، بسبب الضغوط السياسية التي يتعرضون لها، مما يؤثر على محتوى التغطية الإعلامية ويحد من تأثيرها في تعزيز الوعي الحقوقي.

4) دراسة Li, Huan Jie (2020):(Li, Huan Jie:, 2020))

تناولت الدراسة تحليل التوظيف الغربي لوسائل التواصل كورقة للضغط على دول العالم فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، وذلك من خلال أسلوب المقابلات الشخصية مع مجموعة من الخبراء الإعلاميين في الصين قوامها (16) خبير، تناولت هذه الدراسة دور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة فعالة في ممارسة الضغط الدولي على الدول النامية في قضايا حقوق الإنسان. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير هذه المنصات الرقمية في نشر الوعي وتحفيز الرأي العام الدولي للضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات تحسينية. تم استخدام منهج المسح الوصفي، حيث وزعت الاستبانة على عينة من الخبراء جرى اختيارهم بعناية، وجُمعت البيانات وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وقد أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي دورًا متزايد الأهمية في تمكين الناشطين والمجتمع المدني من

التعبير عن آرائهم وممارسة الضغط على السلطات في الدول النامية بشأن حقوق الإنسان. ومع ذلك، أظهرت الدراسة أيضًا وجود تحديات كبيرة، منها الرقابة الحكومية ومحاولات التضليل الإعلامي التي تحد من حرية التعبير وتقلل من فعالية هذه المنصات. على الرغم من ذلك، تؤكد الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي تظل منصة حيوية ومهمة للتغيير الاجتماعي والسياسي في هذه البلدان، وتساعد في تعزيز التوعية بالقضايا الحقوقية.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان في المواقع الإلكترونية للصحف العراقية

أولا: مفهوم حـــقوق الإنسان وأنواعها:

ليس هناك اتفاق عَلَى مصطلـــح واحد لحقوق الإنسان، بل هناك مصطلحـــات عدة تستخدم للدلالة عليـــها منها: "حقوق إنســـان"، "الحقوق الإنسانية"، "الحقوق الشخصية الإنسانية" فهي تعبيرات استخدمت للتعبير عن مفهوم واحد، أما في السابق فَإِن التعبير المتداول كان "الحقوق الطبيعية" فضلًا عن "الحقوق الفطرية أَو الأصيلة"، ولكن أكثر المصطلحـــات شيوعاً منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا هو مصطلح "حقوق الإنسان".(عبود، 2022م، ص49) وإن ابسط تعريف لحقوق الإنسان ينطلق من المفهوم الأساسي لحقوق الإنسان بوصفها "حقوقاً ملازمة للإنسان بحكم إنسانيته".(الحسن، 2005م، ص12) ويتبن من ذلك تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن حقوق الإنسان وتطورها التاريخي. ولكن هذه المفاهيم تُسلط الضوء على جوهر المفهوم باعتباره مجموعة من الحقوق التي تُمنح للفرد بمجرد كونه إنساناً، وهو ما يشكل الأساس الفلسفي والقانوني لهذا المجال.

لذلك، يمكن القول إن مفهوم حقوق الإنسان يشير إلى الحقوق التي تؤكد على أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لمجرد كونهم آدميين وينطبق عليهم الشرط الإنساني. فهذه الحقوق ليست منحة من أحد، ولا يُستأذن فيها من السلطة، إذ لا تملك هذه الأخيرة منحها أو منعها، على الرغم من اختلاف تطبيقاتها القانونية من دولة إلى أخرى. فهي حقوق طبيعية، أصيلة، ومقررة للإنسان، ولا لبس أو غموض حول مشروعيتها في إطار القانون الدولي. ومن أبرز هذه الحقوق، على سبيل المثال، حق الإنسان في محاكمة عادلة، وهو استحقاق معترف به في كل من القانون العام والقانون المدني، مما يفرض على الدول أن تكيّف أنظمتها القانونية لتتوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية، وأن تعكسها في التشريعات والممارسات وتلتزم باحترامها. (عبود، 2022م، ص49)

وتستمد هذه المفاهيم مرجعيتها الأساسية من المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنصّ على أن: "يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلًا وضميرًا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء". وهو ما يُعد تأكيدًا دوليًا على أن هذه الحقوق متجذّرة في طبيعة الإنسان ذاته، وليست رهينة لأنظمة الحكم أو الظروف السياسية أو الثقافية. ويُعد هذا الفهم لحقوق الإنسان، بوصفها حقوقًا متأصلة وثابتة لا تُمنح ولا تُنتزع، أساسًا لفهم أعمق لمسيرتها التاريخية. فمنذ أن وُلد الإنسان، وُلدت معه حقوقه، إلا أن الوعي بهذه الحقوق والاعتراف بها والتمتع الكامل بها قد مرّ بمسيرة طويلة من التطور، رافقت تطور المجتمعات البشرية عبر العصور. وهذا يعني أن حقوق الإنسان ليست مفهوماً ثابتًا جامدًا، بل تتطور وتكتسب أبعادًا جديدة مع كل جيل، وفقًا للظروف الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها. كما ساهمت الشرائع السماوية والحضارات القديمة في وضع الأسس الأولى لفكرة حقوق الإنسان، فقد أولت جميع الشرائع السماوية الإنسان وكرامته اهتمامًا محوريًا، واعتبرت أن احترام الإنسان هو جوهر العلاقة بين البشر، مما انعكس على تطور منظومة الحقوق لاحقًا.

ومن جهة أخرى، فإن سمة كل حضارة تُقاس بمدى احترامها لحرية الإنسان وكرامته، وهو ما جعل مسيرة حقوق الإنسان تمر بمراحل متعددة منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث، حيث أصبح لهذه الحقوق إطار قانوني دولي ملزم. ويُعرّف العديد من الفقهاء حقوق الإنسان بأنها: حقوق يمتلكها كل إنسان بحكم كرامته الإنسانية، وهي لصيقة بطبيعته ولا يمكن انتزاعها، حتى وإن لم يتم الاعتراف بها، بل حتى إن انتُهكت من قِبل سلطة ما(الراجحي، ، 2004م، ص39،40).

وبناءً على ذلك، فإن واجب الدول والمجتمعات لا يقتصر على الاعتراف بهذه الحقوق، بل يتجاوز ذلك إلى تهيئة بيئة قانونية وسياسية واجتماعية تمكّن الأفراد من التمتع الكامل بها، بما ينسجم مع المبادئ التي أقرها القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي ترتكز على عدم القابلية للتصرف، والمساواة، والكرامة الإنسانية. (Human Development Report , 2000 P.11).

تُبرز هذه التعريفات والمفاهيم أن حقوق الإنسان لا تنبع فقط من النصوص القانونية أو المواثيق الدولية، بل من مبدأ أساسي يتعلق بكرامة الإنسان بوصفه كائناً عاقلاً وأخلاقيًا.

وبالتالي، فإن حقوق الإنسان تُعد معيارًا تُقاس به صلاحية البيئة السياسية والاجتماعية؛ فإذا كانت هذه الحقوق منتهكة أو غير محترمة، فإن البيئة ذاتها تصبح غير صالحة لحياة إنسانية كريمة. وعليه، فإن ضمان هذه الحقوق لا يُعد ترفًا قانونيًا، بل ضرورة وجودية يُبنى عليها مفهوم الدولة العادلة والمجتمع الإنساني السليم.

كما تُبرز هذه التعريفات أن حقوق الإنسان لا تُفهم فقط بوصفها مجموعة من المواد القانونية المجردة، بل باعتبارها منظومة أخلاقية وإنسانية متجذرة في طبيعة الإنسان، تهدف إلى صون كرامته وضمان حرياته الأساسية. وعندما يُنتهك هذا الإطار الحقوقي، فإن البيئة الاجتماعية والسياسية تفقد مشروعيتها الأخلاقية والإنسانية، ولا تُعد بيئة صالحة لعيش كريم. فكرامة الإنسان هي المعيار الأول الذي تُقاس به مدى إنسانية أي نظام، سواء أكان سياسيًا أم قانونيًا أم ثقافيًا. ويؤكد الفقيه الفرنسي René Cassin، أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن "الحقوق الأساسية ليست منحة من الدولة، بل هي شرط لشرعية الدولة نفسها" (Cassin, 1951). ويعني ذلك أن الدولة لا تصبح شرعية إلا إذا احترمت هذه الحقوق، وأوجدت البيئة التي تتيح التمتع بها. (Cassin, René., 1951, pp. 207–222)

ومن هذا المنطلق، فإن مسؤولية الدولة لا تقتصر على الاعتراف النظري بهذه الحقوق، بل تشمل أيضًا تهيئة المناخ التشريعي والمؤسسي الذي يسمح بممارستها فعليًا، انسجامًا مع ما ينص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان، خصوصًا مبادئ: عدم القابلية للتصرف، والمساواة، واحترام الكرامة الإنسانية، وهذه المبادئ تُعد بمثابة الركائز الأخلاقية والحقوقية لأي مجتمع يسعى إلى العدالة والاستقرار.

وبناءً على ما سبق، تتفق الباحثة مع التعريف الذي ينظر إلى حقوق الإنسان على أنها "مجموعة الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل إنسان بمجرد كونه إنسانًا، والتي تحظى بالحماية القانونية ضد أي انتهاك محتمل، وتضمن له التمتع بحريته وكرامته ضمن أسرته ومجتمعه" (Francis Vallat , 1970, P.62)وتؤكد الباحثة أن هذه الحقوق ليست مجرد شعارات، بل هي نصوص مُلزمة جاءت بها القوانين والدساتير الدولية، وتم تأطيرها قانونيًا ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى منع أي مساس بها، سواء من قبل الدولة أو غيرها من الفاعلين. ويتأسس هذا الإطار على مبادئ راسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل العالمية، وعدم القابلية للتجزئة، والمساواة، وعدم التمييز، والكرامة الإنسانية.

كما تُعرَّف حقوق الإنسان بأنها قيم إنسانية ثابتة وأصيلة، تسبق في وجودها القوانين والتشريعات الوضعية، لكونها جزءًا من الحقوق الطبيعية الملازمة للإنسان منذ بدء الخليقة. فهي لا تُستمد من السلطة، ولا تُمنح من أي جهة، بل تنبع من كرامة الإنسان ووجوده ذاته، وتُعد أساسًا لكل نظام قانوني عادل.(الغامدي، 2005م، ص85) وتؤكد الباحثة أن هذه الحقوق ليست مجرد شعارات، بل هي نصوص مُلزمة جاءت بها القوانين والدساتير الدولية، وتم تأطيرها قانونيًا ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى منع أي مساس بها، سواء من قبل الدولة أو غيرها من الفاعلين. ويتأسس هذا الإطار على مبادئ راسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل العالمية، وعدم القابلية للتجزئة، والمساواة، وعدم التمييز، والكرامة الإنسانية.

يُعبر هذا التعريف عن الرؤية الفلسفية الطبيعية لحقوق الإنسان، والتي ترى أن هذه الحقوق سابقة على الدولة والقانون، وليست ناتجة عنهما. وهي رؤية تعود جذورها إلى الفكر اليوناني والروماني، وتبلورت في الفلسفة الليبرالية الحديثة لدى مفكرين مثل جون لوك وجان جاك روسو. (الغامدي، 2005م، ص86)

وفقًا لهذا المنظور، فإن وظيفة القانون ليست إنشاء الحقوق، بل الاعتراف بها وضمان حمايتها. كما أن تجاوز الدولة أو المؤسسات لهذه الحقوق يُعد انتهاكًا لشرعيتها الأخلاقية والحقوقية. ويُعد هذا الفهم أساسًا لفكرة "الحق في مقاومة الطغيان" إذا أخلّت السلطة بضمان هذه الحقوق.

فيما يتعلق بأنواع حقوق الإنسان، فقد أقرَّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 ثلاثين مادة تُجسِّد منظومة متكاملة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها تحت أي ظرف. ويُعد أي انتهاك لتلك الحقوق إخلالاً بحق الإنسان في العيش الكريم وتهديدًا لكرامته. وقد افتتحت المادة الأولى من الإعلان بنصٍّ يؤكد على المبادئ الفلسفية التي يقوم عليها، إذ نصّت على أن :"يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهِبوا عقلًا وضميرًا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء". وتُبرز هذه المادة حقيقتين أساسيتين: إن الحرية والمساواة هما حقان يولدان مع الإنسان، ولا يجوز التصرف فيهما أو مصادرتهما. وأن الإنسان كائن عاقل، وامتلاكه للعقل هو ما يميّزه عن غيره من الكائنات، ويجعله وحده مؤهلًا لامتلاك هذه الحقوق والحريات. أما المادة الثانية من الإعلان، فقد أكدت على مبدأ

المساواة وعدم التمييز، حيث نصّت على حق كل إنسان في التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان، دون أي تمييز قائم على العرق، أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو أي وضع آخر..

وقد قُسِّمت باقي مواد الإعلان إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يمكن من خلالها تصنيف أنواع حقوق الإنسان كما يلي: (عبود، 2022م، ص52)

القسم الأول: يشمل المواد من المادة الثالثة إلى المادة الحادية والعشرين، وتتناول الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة، والحرية، والأمن، والمشاركة السياسية، وحرية التعبير، والتنقل، واللجوء، وغيرها.

القسم الثاني: يضم المواد من المادة الثانية والعشرين إلى المادة الثامنة والعشرين، وتركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كحق العمل، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والمستوى المعيشي اللائق، والحق في الانضمام إلى النقابات، وغيرها.

القسم الثالث: يتضمن المواد من المادة التاسعة والعشرين إلى المادة الثلاثين، وهي مواد ختامية تؤكد على ضرورة وجود نظام اجتماعي ودولي يضمن تطبيق وحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان.

ومن خلال هذا التصنيف، يمكن القول إن حقوق الإنسان قد أصبحت تُقسَّم على نحو ثلاثي: (القاضي، 2014م، ص8)

1) الحقوق المدنية والسياسية.

2) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3) الحقوق التضامنية أو الجماعية، وتشمل الحقوق البيئية، والتنموية، والثقافية، والتي ظهرت في وقت لاحق مع تطور المجتمعات وتوسع مفهوم حقوق الإنسان.

فيما يتم التمييز في بعض الأدبيات بين الحقوق السياسية والمدنية بوصف كل منها مدخلاً حقوقياً مستقلاً، وبذلك يتم التمييز بين ثلاث أجيال من حقوق الإنسان، يشمل الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية، فيما يشمل الجيل الثاني الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فيما تختص حقوق الجيل الثالث بالموضوعات البيئية والثقافية والتنموية.

ثانيا: المواقع الإلكترونية للصحف العراقية عبر الانترنت

تُعرّف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها مجموعة من الوسائط الإلكترونية التي تتيح لمستخدميها إنشاء حسابات شخصية، ومن ثم التفاعل مع الآخرين ضمن نظام اجتماعي إلكتروني، يقوم على أساس الاهتمامات والميول والهوايات المشتركة. وتُوفر هذه المواقع بيئة تواصل فعّالة بين الأصدقاء، والأقارب، وزملاء العمل.(بن عثمان، 2018م، ص18)

وتُصنّف هذه المواقع ضمن ما يُعرف بمواقع الجيل الثاني من الإنترنت(Web 2.0) ، حيث تُوصف بـــ"الاجتماعية" نظراً لاعتمادها على بناء مجتمعات افتراضية تسمح للمستخدم بالتعرّف على أفراد يشتركون معه في الاهتمامات، بالإضافة إلى استكشاف المزيد من المحتوى الرقمي الذي ينسجم مع ميوله. (كامل، 2011م، ص17)

وتتميّز هذه المواقع بعدد من الخصائص التي تجعلها فاعلة ومؤثرة، ومن أبرزها (التفاعلية. والسرعة في نقل وتبادل المعلومات. والانتشار الواسع على مستوى العالم. وتنوع المحتوى والأدوات. والقدرة على تجاوز العوائق الجغرافية. وتخطي حواجز اللغة والثقافة). (شقرة،2018م، ص36)

لقد ساهم الإنترنت في إلغاء المسافات والحواجز الجغرافية، مما جعل العالم يبدو كأنه شاشة صغيرة بمتناول الجميع. وقد دفعت هذه التغيرات المجتمعات والدول، سواء طوعًا أو كرهًا، إلى التكيّف مع متطلبات العولمة. وبفضل تطور تقنيات الاتصال وسرعتها، بات الفرد قادرًا على نقل ومتابعة الأحداث لحظة بلحظة، والمشاركة في إنتاج وتبادل المحتوى الإعلامي من أي مكان وفي أي وقت.

وقد وفّر هذا الفضاء الرقمي بيئة خصبة لظهور العديد من تطبيقات ومنصات التواصل الاجتماعي، بدءًا من غرف الدردشة والمدونات والمنتديات، وصولًا إلى منصات أكثر تطورًا مثل: فيسبوك(Facebook) ، وتويتر(Twitter) ، ويوتيوب (YouTube) وغيرها. كما ساعد الإنترنت على تطوير وسائل الإعلام الرقمي من خلال: (حسني، 2011م، ص90)

1) نقل المحتوى التقليدي (كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون) إلى الفضاء الإلكتروني.

2) إنتاج محتوى رقمي أصيل، مثل: المجلات الإلكترونية، والمواقع الإخبارية الرقمية، والصحف الإلكترونية المستقلة.

تُعدّ المواقع الإخبارية الإلكترونية امتدادًا رقميًا للصحافة التقليدية، إذ يمكن أن تقوم بدور بديل للجريدة الورقية خاصة في حال عدم توفرها، كما أنها تُؤدي وظيفة إعلامية متكاملة، يديرها فريق من الصحفيين المتخصصين، يتوزعون على الأقسام المختلفة بحسب طبيعة التغطية والمحتوى (خليل، 2020م، ص277)

كما تُعرَّف المواقع الإخبارية الإلكترونية بأنها: "منصات رقمية تعتمد الإنترنت مجالًا رئيسيًا لنشاطها الإعلامي، وتركز بشكل أساسي على نقل الأخبار والمعلومات، مع تقديم محتوى متنوع يشمل خدمات ترفيهية، واجتماعية، ووظيفية، مثل تقارير الطقس، والتغطيات الحية، وشريط الأحداث المتجدّد" (جياد علي، 2016م)

ويعكس هذان التعريفان التطور الوظيفي للمواقع الإخبارية الإلكترونية من مجرد بديل تقني للجريدة الورقية إلى كيان إعلامي مستقل وفاعل في الفضاء الرقمي. فلم تعد هذه المواقع مجرد وسيلة لنقل الأخبار، بل أصبحت تؤدي أدوارًا متعددة تبدأ بنقل الخبر وتحليله، وخدمية تتمثل في نقل المعلومات الجوية والأسعار، وقد تكون ترفيهية واجتماعية (من خلال المحتوى المتنوع والتفاعلي). ويُبرز هذا التطور أن الموقع الإخباري لم يعد نسخة إلكترونية من الجريدة التقليدية فقط، بل وسيطًا إعلاميًا ذا طبيعة ديناميكية وتفاعلية، يُتيح للجمهور الوصول الفوري للمعلومة، والمشاركة في صناعة المحتوى، مما يُعزز من فعالية الإعلام الرقمي في تشكيل الرأي العام، وتغطية القضايا الحيوية، كقضايا حقوق الإنسان، خاصة في السياقات التي تعاني من ضعف الإعلام التقليدي أو الرقابة عليه.

ثالثاً: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

تُعدّ نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من النظريات التي تسعى لتفسير العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة، حيث تفترض أن الجمهور يعتمد على المعلومات التي تنقلها وسائل الاتصال لتحقيق أهدافه وفهم بيئته. ومن هذا المنطلق، فإن وسائل الإعلام باتت عناصر لا يمكن الاستغناء عنها في حياة الأفراد اليومية. ويُعد مستوى اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام متغيراً أساسياً في تفسير متى ولماذا تؤثر وسائل الإعلام في معارف الأفراد، ومواقفهم، وسلوكهم. (العلاق، 2011م، ص83)

وقد لخصت النظرية في جوهرها إلى أن قدرة وسائل الإعلام على إحداث تأثيرات معرفية وعاطفية وسلوكية تزداد كلما أدت هذه الوسائل وظيفة نقل المعلومات بكفاءة وكثافة. ويكون

هذا التأثير أكثر وضوحاً في أوقات عدم الاستقرار المجتمعي، كالصراع أو التغيير السياسي والاجتماعي. كما ترى النظرية أن العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع ليست علاقة خطية، بل علاقة تفاعلية متبادلة التأثير، حيث يمكن أن يؤثر الجمهور في توجهات وسائل الإعلام، كما أن تغير بنية المجتمع ينعكس على كل من الإعلام والجمهور معاً. (البشر، 2014م، ص47)

وفي السياق نفسه، يوضح الدليمي أن علاقة الاعتماد بين الأفراد والمواقع الإخبارية الإلكترونية ترتكز على عنصرين أساسيين: (الدليمي، 2016م، ص103)

1) **الأهداف:** يسعى الأفراد والجماعات والمؤسسات إلى تحقيق أهدافهم من خلال الاعتماد على موارد تمتلكها أطراف أخرى، مثل المعلومات والأخبار.

2) **المصادر:** تعتمد هذه الأطراف على وسائل الإعلام – لا سيما الإلكترونية منها – كمصدر أساسي للمعلومات التي تمكّنهم من تحقيق تلك الأهداف.

وفي هذا البحث، وظّفت الباحثة نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام لفهم طبيعة العلاقة بين الجمهور العراقي والمواقع الإخبارية الإلكترونية، مع التركيز على استكشاف مستوى الثقة بالمعلومات التي تُقدَّم عبر هذه الوسائل، خاصة فيما يتعلق بأزمة تشكيل الحكومة العراقية.

وقد انطلق البحث من مجموعة من الفرضيات النظرية، أبرزها: (حلاق، 2013م، ص72)

الفرضية الأولى: كلما زاد تركيز وسائل الإعلام الإلكترونية على تغطية أزمة تشكيل الحكومة العراقية وتداعياتها، زاد مستوى اعتماد الجمهور عليها كمصدر رئيسي للمعلومات.

الفرضية الثانية: يعتمد الجمهور على المواقع الإخبارية الإلكترونية بشكل متزايد نتيجة انخفاض الثقة بوسائل الإعلام الرسمية (الصحف والقنوات).

الفرضية الثالثة: تختلف درجة الثقة بالعملية السياسية لدى مستخدمي المواقع الإخبارية الإلكترونية باختلاف المتغيرات الديموغرافية، مثل: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي.

وتعود الأصول النظرية لهذه المقاربة إلى السبعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت الحاجة إلى تعويض جوانب القصور في نظرية الاستخدامات والإشباعات، التي ركزت على الجمهور وأغفلت الدور النشط والتأثيري لوسائل الإعلام في تشكيل الوعي والسلوك .

ويقوم مدخل الاعتماد على مرتكزين، هما: (شقير، 2016م، ص119)

الأول: يسعى الأفراد والجماعات والمؤسسات لتحقيق أهدافهم عبر المعلومات والبيانات التي توفرها وسائل الإعلام.

الثاني: تُعد وسائل الإعلام منظومة معلوماتية تحتكر الموارد المعرفية وتسعى لتوجيهها وفق أجندات محددة.

وتُصنّف تأثيرات الاعتماد الإعلامي ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: (مرغلي، 2015م، ص67)

1) **التأثيرات المعرفية:** مثل زيادة الفهم أو تغيير التصورات حول قضية معينة.

2) **التأثيرات السلوكية:** مثل التحرك للمشاركة أو الامتناع عن الفعل بناءً على المعلومات.

3) **التأثيرات الوجدانية:** كالاستثارة العاطفية أو تغيير المواقف تجاه قضية أو طرف معين.

المبحث الثالث: اعتماد جمهور بغداد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في التعريف بقضايا حقوق الإنسان

أولا: البيانات الديمغرافية للمبحوثين

جدول (1) يبين توزع المبحوثين على وفق متغير الجنس

ت	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
1	ذكر	250	62.5	الأولى
2	أنثى	150	37.5	الثانية
	الإجمالي	400	%100	

يُوضح الجدول (1) التوزيع الديموغرافي للعينة وفق متغير الجنس، حيث بلغ عدد الذكور في العينة 250 مبحوثًا، أي ما يعادل 62.5% من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث 37.5%، بعدد قدره 150 مبحوثة.

يُظهر هذا التفاوت أن الذكور شكّلوا الأغلبية في العينة البحثية، وهو ما يمكن تفسيره بأكثر من احتمال، مثل: سهولة الوصول إلى الذكور في الأماكن العامة أو العمل مقارنة بالإناث، ضمن السياق الاجتماعي لمدينة بغداد.

أو ارتفاع نسبة الذكور في استخدام المواقع الإلكترونية للصحف، أو اهتمامهم الأكبر بالشؤون السياسية وقضايا حقوق الإنسان، وهو ما يتماشى مع أهداف البحث. ونظرًا لأن البحث يتناول اعتماد الجمهور على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في التعريف بقضايا حقوق

الإنسان، فإن هيمنة الذكور ضمن العينة قد تعكس اهتمامًا أكبر من قبل الذكور بمتابعة الأخبار والتقارير عبر هذه المنصات. أو أن وعي الذكور بقضايا حقوق الإنسان – أو تصورهم لها – يكون أكثر ارتباطًا بالمصادر الإخبارية الإلكترونية مقارنة بالإناث.

ومع ذلك، من المهم في التحليل النهائي عدم إغفال الفروقات المحتملة بين الجنسين في مستوى الاعتماد، ونوع المحتوى المتابع، ودرجة الثقة بالمصادر الإلكترونية، وهو ما يمكن تناوله لاحقًا من خلال تحليل البيانات التفصيلية أو المقارنة بين الجنسين حسب محاور الاستبيان.

جدول (2) يبين توزع المبحوثين على وفق متغير العمر

ت	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
1	38–47	180	%45	الأولى
2	18–27	100	%25	الثانية
3	28–37	84	%21	الثالثة
4	أكثر من 48	36	%9	الرابعة
	الإجمالي	400	%100	

أما الجدول (2) يبين التوزع الديمغرافي للعينة حسب الفئات العمرية للمبحوثين، وأن الفئة الأكثر تمثيلًا في البحث هي فئة (38–47 سنة)، حيث شكلت 45% من العينة، وهذا يشير إلى أن هذه الفئة العمرية تُعد الأكثر اهتمامًا أو استخدامًا للمواقع الإلكترونية الخاصة بالصحف العراقية، وربما أيضًا الأكثر انخراطًا في متابعة القضايا السياسية والاجتماعية، ومنها قضايا حقوق الإنسان، التي تتطلب نوعًا من النضج والوعي السياسي والمعرفي.

تليها فئة (18–27 سنة) بنسبة 25%، وهي فئة الشباب الجامعي أو حديثي التخرج، الذين غالبًا ما يمتلكون مهارات رقمية عالية، لكنهم ربما يتجهون إلى مصادر بديلة أكثر تفاعلية كوسائل التواصل الاجتماعي، بدلًا من المواقع الإخبارية التقليدية.

والفئة الثالثة هي (28–37 سنة) بنسبة 21%، وهي فئة تمثل شريحة من العاملين والشباب الناضجين، والذين يُحتمل أن يكون لديهم استخدام وظيفي أو انتقائي للمواقع الإلكترونية حسب اهتماماتهم.

وأخيرًا، الفئة الأقل تمثيلًا هي (أكثر من 48 سنة) بنسبة 9%، مما يشير إلى ضعف اعتماد كبار السن على المواقع الإلكترونية للصحف، ربما بسبب ضعف الثقافة الرقمية أو الاعتياد على وسائل الإعلام التقليدية كالتلفزيون أو الصحف الورقية.

إن هذا التوزيع يُفيد في فهم الأنماط العمرية للجمهور العراقي الذي يعتمد على المواقع الإلكترونية للصحف كمصدر للتعرّف على قضايا حقوق الإنسان. وتُظهر النتائج أن الاعتماد الأكبر يتمركز بين الفئات العمرية المتوسطة (38–47)، وهي فئة يُمكن أن تُعد الأكثر اهتمامًا بالواقع السياسي والاجتماعي، وبالتالي الأكثر وعيًا بقضايا الحقوق والحريات، ما يُعزز من أهمية استهداف هذه الفئة في الحملات الإعلامية الإلكترونية التي تتعلق بنشر الوعي بحقوق الإنسان.

جدول (3) يبين توزع المبحوثين على وفق متغير التحصيل العلمي

ت	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
1	بكالوريوس	224	%56	الأولى
2	ثانوية	68	%17	الثانية
3	دراسات عليا	56	%14	الثالثة
4	أقل من ثانوية	52	%13	الرابعة
	الإجمالي	400	%100	

فيما يبين الجدول (3) توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي، حيث شكّل حملة شهادة البكالوريوس النسبة الأكبر بواقع 56% (224 مبحوثًا)، وجاءت شهادة الثانوية في المرتبة الثانية بنسبة 17%، تليها الدراسات العليا بنسبة 14%، ثم أقل من الثانوية بنسبة 13% فقط.

يشير هذا التوزيع إلى أن أغلب المشاركين هم من ذوي التعليم الجامعي، وهي فئة يُرجح أن تكون أكثر قدرة على فهم القضايا الحقوقية والتفاعل مع المضامين الإخبارية الإلكترونية، مما يدعم أهداف البحث في قياس مستوى اعتماد الجمهور على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في التعريف بقضايا حقوق الإنسان.

ثانياً: معاملات الاتساق للاستبانة

تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من (25) مبحوثًا لغرض اختبار أدوات الدراسة، وخاصة فقرات الاستبانة، من حيث الصدق والثبات. وقد تم احتساب معاملات الارتباط (Pearson) بين محاور الاستبانة لقياس الصدق الداخلي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (4) معاملات الاتساق للاستبانة

المحور	الدرجة	الأسباب	المعرفية	السلوكية	الوجدانية	الكلية
درجة الاعتماد	1	**0.732	**0.789	**0.843	**0.711	**0.712
أسباب الاعتماد	–	1	**0.882	**0.726	**0.713	**0.779
التأثيرات المعرفية	–	–	1	**0.726	**0.734	**0.774
التأثيرات السلوكية	–	–	–	1	**0.739	**0.756
التأثيرات الوجدانية	–	–	–	–	1	**0.791
الكلي	–	–	–	–	–	1

ملاحظة: (**) دالة عند مستوى (0.01)

أظهرت معاملات الارتباط بين المحاور قيمًا مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مما يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات الاستبانة.

أعلى ارتباط كان بين أسباب الاعتماد والتأثيرات المعرفية (0.882)، وهو ما يشير إلى أن أسباب اعتماد الجمهور على المواقع الإلكترونية ترتبط بشكل قوي بتكوين المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان.

كما سجلت درجة الاعتماد ارتباطًا قويًا مع التأثيرات السلوكية (0.843)، مما يدل على أن تكرار استخدام هذه المواقع يرتبط بتغيرات سلوكية محتملة لدى الجمهور.

الارتباطات مع المحور الكلي أيضًا جاءت جميعها مناسبة وتدعم الثبات البنائي للأداة.

وتؤكد النتائج أن الاستبانة تمتلك صدقًا داخليًا جيدًا، مما يتيح استخدامها بأمان في التطبيق الميداني على العينة الرئيسة للدراسة، ويُعزز من موثوقية النتائج والاستنتاجات المستخلصة منها.

كما تم حساب معاملات كرونباخ ألفا لتحري الثبات وذلك من خلال تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية وحساب كرونباخ وفق الجدول التالي:

الجدول (5) معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الاستبانة

ت	المحور	قيمة ألفا	النسبة المئوية
1	درجة الاعتماد	0.79	%79
2	أسباب الاعتماد	0.77	%77
3	التأثيرات المعرفية	0.79	%79
4	التأثيرات السلوكية	0.74	%74
5	التأثيرات الوجدانية	0.77	%77
	الإجمالي	0.77	%100

تم حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للاستبانة بناءً على عينة استطلاعية مكوّنة من (25) مبحوثًا، وذلك للتحقق من مدى الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور من محاور الاستبانة.

كما يُظهر الجدول، تراوحت قيم ألفا بين (0.74) و(0.79)، وجميعها تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا ومنهجيًا، حيث تُعتبر القيمة المقبولة عمومًا 0.70 فما فوق.

أعلى معامل ثبات سُجّل لمحوري درجة الاعتماد وكان (0.79)، والتأثيرات المعرفية كان (0.79)، مما يشير إلى أن فقرات هذين المحورين متماسكة داخليًا وتحقق الاتساق المطلوب.

أما أدنى قيمة فكانت لمحور التأثيرات السلوكية (0.74)، وهي لا تزال ضمن الحد المقبول، مما يعني أن فقرات هذا المحور متقاربة إلى حد كافٍ من حيث المعنى والاستجابة. أما المعامل الكلي (0.77) فيعكس مستوى ثبات جيد جدًا لأداة البحث ككل، ويُشير إلى أن الاستبانة قابلة للتطبيق الميداني بدرجة موثوقة. وتُظهر نتائج معاملات كرونباخ ألفا أن الاستبانة تحقق مستوى مناسبًا من الثبات والموثوقية، وهو ما يُؤهلها للاستخدام في الدراسة الميدانية دون الحاجة إلى تعديل جوهري في فقراتها.

ويُعزز هذا الثبات من صلاحية الأداة لقياس درجة اعتماد الجمهور على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في تناول قضايا حقوق الإنسان.

تُعدّ نتائج معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) دليلاً مهمًا على موثوقية الاستبانة، إذ تدل على اتساق الإجابات وتجانس الفقرات داخل كل محور، مما يعزز من قدرة الأداة على قياس المتغيرات المستهدفة بشكل دقيق. إلى جانب ذلك، تُعتبر عملية اختبار الصدق، سواء كان

صدق المحتوى أو صدق البناء، ركيزة أساسية لضمان أن الأداة تقيس فعلاً ما صُممت من أجله. وعليه، فإن الجمع بين نتائج الصدق والثبات يضمن سلامة الأداة البحثية من الناحية العلمية، ويوفر قاعدة قوية للاستنتاجات التي ستُبنى عليها الدراسة، مما يزيد من مصداقية النتائج وفاعلية توصيات البحث.

ثالثا: نمط اعتماد المبحوثين على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية

جدول (6) يوضح توزيع المبحوثون حسب نمط متابعة المواقع الإلكترونية الإخبارية

ت	الاستجابات	التكرارات	النسبة المئوية	المرتبة
.1	عدة مرات في الاسبوع أي بشكل متقطع من 3–5 أيام في الأسبوع	244	%61	الأولى
.2	مرة واحدة في الاسبوع أي بشكل ضعيف	86	%21.5	الثانية
.3	أكثر من مرة في اليوم	50	%12.5	الثالثة
.4	يومياُ بشكل مستمر	20	%5	الرابعة
	المجموع	400	%100	–

يوضح الجدول (6) أن غالبية المبحوثين يتصفحون المواقع الإلكترونية للصحف العراقية عدة مرات في الأسبوع، أي بين 3 إلى 5 أيام في الأسبوع، حيث بلغ عددهم 244 مبحوثًا، وهو ما يُمثل 61% من العينة، مما يجعل هذا النمط هو الأكثر شيوعًا بين أنماط الاستخدام، وقد جاء في المرتبة الأولى.

أما النمط الثاني من حيث الشيوع، فقد تمثل في أولئك الذين يتصفحون هذه المواقع مرة واحدة في الأسبوع فقط، أي بشكل ضعيف، وبلغ عددهم 86 مبحوثًا بنسبة 21.5%، وهو ما يشير إلى وجود فئة ليست مواظبة على التصفح ولكن لديها حضور أسبوعي منتظم.

في المقابل، نجد أن فئة المبحوثين الذين يستخدمون هذه المواقع أكثر من مرة في اليوم لا تتجاوز 50 شخصًا، أي ما نسبته 12.5% من العينة، وجاءت في المرتبة الثالثة.

أما أقل الفئات اعتمادًا على هذه المواقع فهي فئة من يتصفحونها يوميًا بشكل مستمر، حيث لم تتعدَّ نسبتهم 5% من مجموع العينة (20 مبحوثًا فقط)، لتأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة.

يمكن استنتاج أن الاستخدام المنتظم ولكن غير اليومي (عدة مرات في الأسبوع) هو السلوك الأبرز بين المبحوثين، مما يشير إلى اهتمام نسبي بالمواقع الإخبارية الإلكترونية، لكنه لا يصل إلى حد الاعتماد الكثيف أو اليومي.

ضعف نسبة من يستخدمونها يوميًا أو عدة مرات في اليوم قد يُفسر بأن هذه المواقع ليست المصدر الإخباري الأول لدى الجميع، أو أن هناك تعددًا في المصادر (مثل منصات التواصل الاجتماعي أو القنوات الفضائية).

من جهة أخرى، النسبة المرتفعة لفئة "مرة واحدة أسبوعيًا" (21.5%) تشير إلى وجود اعتماد جزئي أو غير مستمر على هذه المواقع.

(1) دوافع وأسباب تصفح المبحوثين للمواقع الإلكترونية للصحف العراقية

جدول (7) يبين ما دوافع وأسباب تصفح المبحوثين للمواقع الإلكترونية للصحف العراقية

ت	العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	المرتبة
1	التعرف على انتهاكات حقوق الانسان	204	%40.96	الأولى
2	التعرف على انواع حقوق الانسان	90	%18.07	الثانية
3	تنشيط معلوماتي من اجل الحوار والنقاش مع الآخرين بشأن حقوق الانسان	62	%12.44	الثالثة
4	معرفة انوع انتهاكات حقوق الانسان	60	%12.07	الرابعة
5	الثقة في ما تقدمه المواقع من متابعات مستمرة لقضايا حقوق الانسان	44	%8.83	الخامسة
6	الرغبة في المتابعة المستمرة لأسباب تراجع حقوق الانسان	38	%7.63	السادسة
	المجموع الكلي	498	%100	

يوضح جدول (7) الدوافع والأسباب التي تدفع المبحوثين إلى تصفح المواقع الإلكترونية للصحف العراقية، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر أن العينة تضمنت 400 مبحوث، حيث سُمح لهم باختيار أكثر من سبب أو دافع واحد، مما أدى إلى مجموع تكرارات أعلى من عدد المبحوثين.

السبب الأول والأبرز كان "التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان"، حيث اختاره 204 مشاركًا بنسبة 40.96%، مما يشير إلى أن أغلب الجمهور يهتم بشكل خاص بالاطلاع على الانتهاكات التي تحدث في هذا المجال.

في المرتبة الثانية، جاء "التعرف على أنواع حقوق الإنسان" بنسبة 18.07%، مما يدل على رغبة المبحوثين في زيادة معرفتهم بمفهوم الحقوق نفسها.

جاء بعد ذلك "تنشيط معلوماتي من أجل الحوار والنقاش مع الآخرين بشأن حقوق الإنسان" بنسبة 12.44%، مما يعكس اهتمامًا بالتفاعل والمشاركة المجتمعية في مناقشة القضايا الحقوقية.

"معرفة أنواع انتهاكات حقوق الإنسان" جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 12.07%، وهو أمر متقارب مع الدافع الثالث.

أما الدوافع الأقل اختيارًا، فكانت "الثقة في ما تقدمه المواقع الإلكترونية للصحف العراقية من متابعات مستمرة لقضايا حقوق الإنسان" بنسبة 8.83%، و"الرغبة في المتابعة المستمرة لأسباب تراجع حقوق الإنسان" بنسبة 7.63%.

بشكل عام، يشير الجدول إلى أن دوافع الجمهور تتركز بشكل رئيسي على متابعة الانتهاكات وتوسيع المعرفة حول حقوق الإنسان، مع وجود اهتمام نسبي بالتفاعل والثقة في هذه المصادر الإعلامية.

رابعا: تحليل البيانات

(1)النتائج الخاصة بدرجة الاعتماد على تصفح المواقع الإلكترونية للصحف العراقية

الجدول (8) يبين النتائج الخاصة بدرجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية

ت	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
1	مرتفعة	240	%60	الأولى
2	متوسطة	108	%27	الثانية
3	منخفضة	48	%12	الثالثة
4	معدومة	4	%1	الرابعة
	الإجمالي	400	%100	

يوضح الجدول (8) أن غالبية المبحوثين يعتمدون على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية بدرجة مرتفعة، بنسبة 60%، وهو ما يعكس ثقة واضحة بهذه الوسائل كمصدر للمعلومات حول حقوق الإنسان.

تلتها درجة الاعتماد المتوسطة بنسبة 27%، ثم المنخفضة بنسبة 12%، في حين جاءت درجة الاعتماد المعدومة بنسبة 1% فقط. وتشير هذه النتائج إلى أن المواقع الإخبارية الإلكترونية تُعد مصدرًا رئيسًا للمعلومات الحقوقية لدى الجمهور العراقي.

أما النتائج الخاصة بدرجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية؛ فيوضح الجدول (8) أن غالبية المبحوثين يعتمدون على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية بدرجة مرتفعة، بنسبة 60%، مما يعكس ثقة واضحة بهذه الوسائل كمصدر أساسي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان. تلتها درجة الاعتماد المتوسطة بنسبة 27%، ثم المنخفضة بنسبة 12%، وأخيرًا الاعتماد المعدوم بنسبة 1% فقط.

وتتسق هذه النتائج مع نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، التي تفترض أن الأفراد يزيد اعتمادهم على وسائل الإعلام كلما زادت حاجتهم للمعلومات، وخاصة في القضايا المرتبطة بالواقع السياسي والاجتماعي، مثل قضايا حقوق الإنسان.

(2)النتائج الخاصة بأسباب الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية

يشير الجدول التالي فيبين النتائج الخاصة بأسباب الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كمصدر للمعلومات الخاصة بقضية حقوق الإنسان وفق بيانات استبانة البحث.

الجدول (9) يبين النتائج الخاصة بأسباب الاعتماد على المواقع كمصدر للمعلومات الخاصة بقضية حقوق الإنسان

ت	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
1	تنوع في أساليب الإقناع لدى طرح الموضوع	376	%17.9	الأولى
2	تسلط الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية	354	%16.9	الثانية
3	تطرح العديد من الأمثلة التفسيرية	320	%15.2	الثالثة
4	تعطي معلومات غزيرة عن حقوق الإنسان	284	%13.5	الرابعة
5	تستشهد بآراء الخبراء والحقوقيين	200	%9.5	الخامسة
6	تستشهد بالمواثيق الدولية	180	%8.6	السادسة
7	تزودني بمعلومات دقيقة عن حقوق الإنسان	150	%7.1	السابعة
8	تراعي جميع النظريات المفسرة لحقوق الإنسان	64	%3.0	الثامنة
	الإجمالي	1927	%100	

يوضح الجدول (9) أبرز الدوافع التي تجعل الجمهور العراقي يعتمد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كمصدر للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان. ونظرًا لإتاحة اختيار أكثر من بديل، بلغ مجموع التكرارات (1928) وهو ما يفوق عدد العينة (400).

جاء في المرتبة الأولى سبب "تنوع أساليب الإقناع في طرح الموضوع" بنسبة 17.9%، مما يشير إلى أهمية الجانب الإقناعي في جذب الجمهور لهذه المواقع.

تلاه "تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية" بنسبة 16.9%، في دلالة على اهتمام المبحوثين بالتناول المتوازن للموضوعات الحقوقية.

بينما احتلت "الأمثلة التفسيرية" المرتبة الثالثة بـــ 15.2%، ما يؤكد على أهمية التبسيط والتوضيح في فهم القضايا.

وجاءت أسباب أخرى مثل "الاعتماد على آراء الخبراء"، و"الاستشهاد بالمواثيق الدولية"، و"دقة المعلومات" بنسب متفاوتة، لكنها أقل تأثيرًا نسبيًا في تشكيل الاعتماد.

بشكل عام، تُظهر النتائج أن العناصر التحريرية والمحتوى التفسيري والتحليلي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز ثقة الجمهور ورفع مستوى اعتماده على هذه المنصات كمصادر للمعلومات الحقوقية.

ويمكن ربط النتائج بنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام؛ إذ تتفق هذه النتائج مع فرضيات نظرية الاعتماد، التي ترى أن اعتماد الجمهور على وسيلة إعلامية يزداد عندما تقدم محتوىً معلوماتيًا موثوقًا، متنوعًا، ومفسرًا، خاصة في ظل وجود حاجة معرفية عالية، كما هو الحال مع القضايا الحقوقية. فكلما شعر الجمهور أن الوسيلة الإعلامية تسد فجوة معرفية أو تتيح له فهمًا أعمق، زاد اعتماده عليها، وهو ما يتجسد هنا في التركيز على الإقناع، التحليل، والمصادر الموثوقة.

(3) مستوى الثقة لدى المبحوثين تجاه ما تقدمه المواقع الإلكترونية للصحف العراقية من معلومات حول قضية حقوق الإنسان.

جدول (10) يبين مستوى ثقة المبحوثون تجاه ما تقدمه المواقع الإلكترونية للصحف العراقية من معلومات ازاء حقوق الانسان في العراق

ت	الاستجابات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
1	أثق بها بدرجة متوسطة	198	%49.5	الأولى
2	أثق بها بدرجة عالية	134	%33.5	الثانية
3	لا أثق بها مطلقًا	40	%10	الثالثة
4	أثق بها بدرجة واطئة	28	%7	الرابعة
	الإجمالي	400	%100	

يُظهر الجدول (10) أن غالبية المبحوثين لديهم ثقة متوسطة بالمعلومات التي تقدمها المواقع الإلكترونية للصحف العراقية بشأن قضايا حقوق الإنسان، بنسبة 49.5%، وهي النسبة الأعلى في العينة، مما يشير إلى وجود ثقة معتدلة لكنها غير مطلقة.

ويثق 33.5% من المبحوثين بهذه المواقع بدرجة عالية، ما يدل على وجود شريحة واسعة ترى في هذه المواقع مصدرًا جديرًا بالثقة.

في المقابل، أشار 10% إلى انعدام الثقة تمامًا، و7% عبّروا عن ثقة واطئة، ما يعكس وجود فجوة معينة في مستوى المصداقية لدى بعض فئات الجمهور.

تشير هذه النتائج إلى أن ثقة الجمهور تُعد عاملًا مؤثرًا في مدى اعتمادهم على المواقع الإلكترونية كمصدر للمعلومات الحقوقية. فالثقة المتوسطة والعالية معًا تشكل نسبة كبيرة (83%) من العينة، مما يعزز من أهمية هذه المواقع في تشكيل الوعي بقضايا حقوق الإنسان. كما تتقاطع هذه النتائج مع نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، التي تفترض أن الجمهور يميل إلى اعتماد الوسائل الإعلامية التي يثق بها، لا سيما في الأوقات التي تكون فيها القضايا العامة (مثل حقوق الإنسان) محل جدل أو نقص معلومات من المصادر التقليدية.

خامساً: مقياس تأثيرات الاعتماد

فيما يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالتأثيرات المعرفية التي ترتبت عن متابعة الجمهور لوسائل فيما يخص حقوق الإنسان.

الجدول (11) يبين النتائج الخاصة بالتأثيرات المعرفية للاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية بشأن حقوق الانسان في العراق

ت	الفقرة		اتفق	محايد	لا اتفق	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الرتبة
1	تنمية معلوماتي حول انتهاكات حقوق الإنسان في العراق.	ك	308	24	68	2.71	0.64	90.3%	1
		%	%77	%6	%17				
2	تنمية معارفي حول أهمية احترام حقوق الإنسان في المجتمع.	ك	280	12	108	2.60	0.75	86.7%	2
		%	%70	%3	%27				
3	توسعت معرفتي بأنواع حقوق الإنسان (المدنية، السياسية، الاقتصادية)	ك	264	56	80	2.56	0.71	85.3%	3
		%	%66	%14	%20				
4	تعززت معرفتي	ك	248	52	100	2.49	0.75	83.0%	4

	بأساليب ووسائل المطالبة بحقوق الإنسان بشكل سلمي	%	%62	%13	%25				
5	تعرفت على المؤسسات والجهات المعنية بحماية حقوق الإنسان في العراق	ك	244	44	112	2.47	0.76	82.3%	5
		%	%61	%11	%28				
6	ازدادت قدرتي على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة بشأن قضايا حقوق الإنسان	ك	204	28	168	2.29	0.83	76.3%	6
		%	%51	%7	%42				
7	أصبحت أكثر دراية بالمواثيق الدولية والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان	ك	180	80	140	2.17	0.81	72.3%	7
		%	%45	%20	%35				
8	ازدادت معرفتي بتاريخ تطور حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي.	ك	136	20	244	1.92	0.84	64.0%	8
		%	%34	%5	%61				

ملاحظات توضيحية:

الوسط المرجح = (عدد "اتفق" × 3 + عدد "محايد" × 2 + عدد "لا أتفق" × 1) ÷ المجموع الكلي

الوزن المئوي = (الوسط المرجح ÷ 3) × 100

الرتبة حسب الوزن المئوي من الأعلى إلى الأدنى

كشفت نتائج الجدول (11) أن الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية قد ساهم بدرجات متفاوتة في تعزيز المعرفة لدى الجمهور حول قضايا حقوق الإنسان، حيث تنوعت التأثيرات المعرفية ما بين معلومات عامة، ومعرفة تخصصية، وإدراك بمؤسسات حقوق الإنسان وأطرها القانونية.

أولًا: التأثيرات المعرفية المرتفعة: أظهرت الفقرة "تنمية معلوماتي حول انتهاكات حقوق الإنسان في العراق" أعلى نسبة اتفاق من بين الفقرات، حيث صوّت لصالحها (77%) من المشاركين، وهو ما يشير إلى أن الصحف الإلكترونية تُعد مصدرًا أساسيًا لدى الجمهور للحصول على المعلومات حول الانتهاكات الحقوقية الحاصلة داخل البلاد. ويدل هذا على قوة الإعلام الرقمي في نقل الواقع الحقوقي، وتعزيز الوعي بالسلوكيات والممارسات المخالفة لحقوق الإنسان.

كذلك، جاءت فقرة "تنمية معارفي حول أهمية احترام حقوق الإنسان في المجتمع" بنسبة اتفاق بلغت (70%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس إسهامًا معرفيًا مباشرًا في تعزيز ثقافة احترام الحقوق داخل الإطار الاجتماعي، بما يدفع نحو بيئة مجتمعية أكثر وعيًا وتسامحًا.

ثانيًا: التأثيرات المعرفية المتوسطة: سجلت فقرة "توسعت معرفتي بأنواع حقوق الإنسان (المدنية، السياسية، الاقتصادية)" نسبة اتفاق بلغت (66%)، ما يشير إلى أن بعض المحتوى الإعلامي يسلط الضوء على تصنيفات حقوق الإنسان، مما يساعد في توسيع فهم الجمهور لمجالات الحقوق المختلفة، دون الاقتصار على الجانب السياسي فقط.

كذلك، أشارت فقرة "تعززت معرفتي بأساليب ووسائل المطالبة بحقوق الإنسان بشكل سلمي" إلى نسبة اتفاق بلغت (62%)، وهو ما يعكس دورًا إيجابيًا للصحف الإلكترونية في نشر المعرفة حول الطرق القانونية والسلمية للمطالبة بالحقوق، بعيدًا عن العنف أو المواجهة غير القانونية.

أما فقرة "تعرفت على المؤسسات والجهات المعنية بحماية حقوق الإنسان في العراق" فقد حصدت نسبة (61%)، ما يشير إلى مستوى متوسط من التأثير المعرفي المتعلق بالهيئات

والمنظمات العاملة في هذا المجال، وربما يعود ذلك إلى ضعف التغطية الإعلامية التفصيلية لهذه الجهات.

ثالثًا: التأثيرات المعرفية المنخفضة: سجلت فقرة "ازدادت قدرتي على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة بشأن قضايا حقوق الإنسان" نسبة اتفاق بلغت (51%)، وهي نتيجة تعكس نقصًا في محتوى التحقق الإعلامي أو ضعف الثقافة النقدية لدى الجمهور، وربما يشير إلى حاجة ماسة إلى تعزيز مهارات التفكير النقدي والوعي الإعلامي.

أما فقرة "أصبحت أكثر دراية بالمواثيق الدولية والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان" فقد سجلت نسبة اتفاق بلغت (45%)، ما يكشف عن ضعف في اطلاع الجمهور على الأطر الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يعكس محدودية التغطية الإعلامية للمستندات القانونية أو ضعف الاهتمام العام بها.

وأخيرًا، جاءت الفقرة "ازدادت معرفتي بتاريخ تطور حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي" في أدنى سلم التأثيرات، بنسبة اتفاق بلغت (34%)، وهي نسبة منخفضة جدًا تدل على غياب التناول التاريخي أو التحليلي في تغطية القضايا الحقوقية عبر الصحف الإلكترونية، إذ يتركز المحتوى غالبًا على الأحداث الجارية دون تقديم خلفيات معرفية.

ويتبين من خلال نتائج الجدول أن أقوى التأثيرات المعرفية للصحف الإلكترونية تتركز في نقل المعلومات الحالية حول الانتهاكات، وتعزيز الوعي المجتمعي العام بحقوق الإنسان، فيما تقل هذه التأثيرات تدريجيًا كلما انتقلنا إلى المعرفة التخصصية أو القانونية أو التاريخية. وتُبرز هذه النتائج أهمية تطوير المحتوى الإعلامي الرقمي من حيث:

1. تعميق الطرح القانوني والتاريخي لحقوق الإنسان.
2. رفع مستوى التثقيف حول المواثيق والمعاهدات الدولية.
3. تقديم محتوى يتيح للجمهور التمييز بين المعلومات الحقيقية والمضللة.

وتتوافق هذه النتائج مع فرضيات نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، خاصة من ناحية التأثيرات المعرفية، إذ تؤكد النظرية أن زيادة اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعرفة لديهم تجاه القضايا المطروحة، لاسيما في الأوقات التي تزداد فيها الحاجة للمعلومة، مثل قضايا حقوق الإنسان في السياق العراقي.

فيما يبين الجدول التالي اهم التأثيرات السلوكية التي لحقت بالجمهور العراقي جراء الاعتماد على شبكات التواصل كمصدر للمعلومات حول قضية حقوق الإنسان.

الجدول (12) يبين النتائج الخاصة بالتأثيرات السلوكية للاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية بشأن حقوق الانسان في العراق

ت	الفقرات		اتفق	محايد	لا اتفق	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الرتبة
1	أتجنب الممارسات التي تنتهك حقوق الآخرين.	ك	340	32	28	2.78	0.52	92.7%	1
		%	%85	%8	%7				
2	أصبحتُ أُقدّر أهمية المطالبة بحقوقي بالطرق القانونية.	ك	320	36	44	2.69	0.60	89.7%	2
		%	%80	%9	%11				
3	أصبحتُ أراعي احترام حقوق الآخرين في تصرفاتي اليومية.	ك	304	52	44	2.64	0.61	88.0%	3
		%	%76	%13	%11				
4	أبحث بشكل متكرر عن معلومات إضافية تتعلق بحقوق الإنسان.	ك	288	48	64	2.56	0.68	85.3%	4
		%	%72	%12	%16				
5	أشارك الآخرين ما أتعلمه من معلومات عن حقوق الإنسان.	ك	272	52	76	2.52	0.70	84.0%	5
		%	%68	%13	%19				
6	أدافع عن حقوق من يُنتهك حقهم في محيطي الاجتماعي.	ك	240	28	132	2.27	0.82	75.7%	6
		%	%60	%7	%33				
7	أُشجع الآخرين	ك	184	88	128	2.09	0.79	69.7%	7

	على احترام حقوق الإنسان في المجتمع.	%	%46	%22	%32				
8	أُراعي مبادئ حقوق الإنسان في تفاعلي مع مؤسسات الدولة	ك	176	140	84	2.12	0.71	70.7%	8
		%	%44	%35	%21				
9	أشارك في فعاليات أو حملات توعية خاصة بحقوق الإنسان.	ك	164	132	104	2.10	0.73	70.0%	9
		%	%41	%33	%26				
10	أستخدم المواقع الإلكترونية للتبليغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان.	ك	152	112	136	2.05	0.77	68.3%	10
		%	%38	%28	%34				

أظهرت نتائج الجدول (12) أن الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كان له تأثير واضح في تشكيل السلوكيات المرتبطة بحقوق الإنسان لدى الجمهور، ولكن بدرجات متفاوتة. وفيما يلي استعراض لأبرز تلك التأثيرات وفقًا لنتائج التحليل الإحصائي:

أولًا: التأثيرات السلوكية المرتفعة: جاء في مقدمة التأثيرات السلوكية بند "أتجنب الممارسات التي تنتهك حقوق الآخرين"، حيث حصل على أعلى وسط مرجح (2.78) ووزن مئوي مرتفع بلغ (92.7%). ويشير ذلك إلى أن التفاعل مع محتوى الصحف الإلكترونية ساهم بشكل كبير في تعزيز الوعي الذاتي لدى الأفراد بأهمية تجنب الانتهاكات السلوكية التي تمس حقوق الغير.

كما احتل بند "أقدّر أهمية المطالبة بحقوقي بالطرق القانونية" المرتبة الثانية بوسط مرجح (2.69)، ما يعكس أن وسائل الإعلام الرقمية قد ساعدت في توجيه الجمهور نحو استخدام القنوات القانونية والسلمية للمطالبة بحقوقهم، وهو مؤشر إيجابي على نمو الوعي القانوني.

وفي المرتبة الثالثة، جاء بند "أراعي احترام حقوق الآخرين في تصرفاتي اليومية" بوسط مرجح (2.64). يُظهر ذلك أن تأثير الصحف الإلكترونية لم يقتصر على الجانب المعرفي، بل امتد ليشمل السلوكيات اليومية والعلاقات الاجتماعية، بما يعزز مناخ التفاهم والاحترام في المجتمع.

ثانيًا: التأثيرات السلوكية المتوسطة: أظهرت بعض الفقرات تأثيرًا متوسطًا، مثل بند "أبحث عن معلومات إضافية تتعلق بحقوق الإنسان"، الذي سجل وسطًا مرجحًا بلغ (2.56)، ما يدل على أن الاعتماد على هذه المواقع ساهم في تحفيز الفضول المعرفي لدى الجمهور، ودفعهم للبحث المستقل عن المعلومات الحقوقية.

كما حصل بند "أشارك الآخرين ما أتعلمه من معلومات عن حقوق الإنسان" على وسط مرجح (2.52)، مما يعكس وجود حالة من التفاعل والنقل المعرفي، وإن كانت بدرجة أقل من التأثيرات الذاتية.

ثالثًا: التأثيرات السلوكية المنخفضة نسبيًا: في الفقرات ذات التأثير المحدود، جاءت استجابات المشاركين لبند "أدافع عن حقوق من يُنتهك حقهم في محيطي الاجتماعي" بوسط مرجح (2.27)، مما يشير إلى وجود حذر أو تردد في تبنّي مواقف دفاعية مباشرة عن الآخرين، وقد يعكس هذا التخوف من العواقب أو من ضعف الحماية القانونية.

أما بند "أُشجع الآخرين على احترام حقوق الإنسان في المجتمع" فقد حصل على وسط (2.09)، ويبدو أن الجمهور يتأثر بالمحتوى الحقوقي بدرجة تمس سلوكهم الذاتي، لكن هذا التأثير لا ينعكس بالضرورة في محاولاتهم لتغيير سلوك الآخرين.

كذلك، كانت استجابات المشاركين لبند "أُراعي مبادئ حقوق الإنسان في تفاعلي مع مؤسسات الدولة" متوسطة إلى منخفضة (2.12)، ما يعكس وجود فجوة بين القيم الحقوقية وبين إمكانية تطبيقها عند التعامل مع الأجهزة الرسمية، إما بسبب البيروقراطية أو ضعف الثقة في تطبيق العدالة.

رابعًا: التأثيرات السلوكية الأضعف: سجلت أقل الفقرات تأثيرًا بند "أُشارك في فعاليات أو حملات توعية خاصة بحقوق الإنسان" بوسط مرجح (2.10)، وهو ما يشير إلى محدودية الانتقال من الوعي إلى المشاركة الميدانية، ربما نتيجة قلة الفعاليات أو ضعف التحفيز المجتمعي.

وفي المرتبة الأخيرة جاء بند "أستخدم المواقع الإلكترونية للتبليغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان" بوسط (2.05)، مما يدل على أن الاستخدام الفعلي للمنصات في الإبلاغ لا يزال محدودًا، وقد يكون مرتبطًا بعوامل مثل الخوف، قلة الثقة في الجهات المستجيبة، أو ضعف المعرفة بالإجراءات المتاحة.

وتتوافق هذه النتائج مع فرضيات نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، خاصة من ناحية التأثيرات السلوكية، إذ ترى النظرية أن ازدياد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام، لا سيما في سياقات الحاجة الملحّة للمعلومة، قد يؤدي إلى تغييرات لا تقتصر على الجانب المعرفي، بل تمتد إلى تشكيل السلوكيات والاتجاهات.

وفي حالة الدراسة، يُظهر تأثير الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية في تعزيز سلوكيات احترام حقوق الإنسان أن المحتوى الإعلامي الرقمي، حين يكون مستمرًا ومتفاعلًا مع واقع الجمهور، يمكن أن يُسهم في دفع الأفراد لتبنّي مواقف وسلوكيات أكثر وعيًا بمبادئ الحقوق، مثل تجنب الانتهاكات، والاحتكام إلى الوسائل القانونية، واحترام حقوق الآخرين في الممارسات اليومية.

كما أن التفاوت في مستوى التأثيرات السلوكية (حيث كانت أقوى في الجوانب الذاتية وأضعف في الأفعال الجماعية أو العامة مثل التبليغ أو المشاركة في الحملات) يتفق مع ما تشير إليه النظرية من أن قوة التأثير السلوكي ترتبط بمدى إدراك الأفراد لحاجتهم للإعلام، ومدى قدرتهم على تحويل هذا الإدراك إلى فعل، في ظل البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة.

الجدول (13) يبين النتائج الخاصة بالتأثيرات الوجدانية للاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية بشأن حقوق الانسان في العراق

ت	الفقرة		اتفق	محايد	لا اتفق	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الرتبة
1	أصبحتُ أكثر تعلقاً بقضايا حقوق الإنسان.	ك	384	4	12	2.88	0.41	96.0%	1
		%	%96	%1	%3				
2	أشعر بالاحترام العميق لكل ما	ك	380	12	8	2.88	0.41	96.0%	2
		%	%95	%3	%2				

	يتعلق بحقوق الإنسان.							
3	أُعجب بالشخصيات المؤثرة التي تناضل من أجل حقوق الإنسان.	ك	364	16	20	2.84	0.46	94.7%	3
		%	%91	%4	%5				
4	أُعجب بالممارسات الإيجابية التي تُعزز من احترام حقوق الإنسان.	ك	340	32	28	2.74	0.54	91.3%	4
		%	%85	%8	%7				
5	أشعر بالتعاطف مع من تُنتهك حقوقهم.	ك	320	36	44	2.69	0.57	89.7%	5
		%	%80	%9	%11				
6	تُثير فيّ قضايا حقوق الإنسان مشاعر القلق والاهتمام.	ك	308	24	68	2.60	0.62	86.7%	6
		%	%77	%6	%17				
7	أشعر بالرضا عند رؤية مبادرات تحمي حقوق الإنسان.	ك	304	52	44	2.57	0.63	85.7%	7
		%	%76	%13	%11				
8	أُحبط عندما أقرأ أو أسمع عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.	ك	280	12	108	2.44	0.68	81.3%	8
		%	%70	%3	%27				

أظهرت نتائج الجدول (13) أن الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية أسهم بشكل واضح في تشكيل التأثيرات الوجدانية المرتبطة بحقوق الإنسان لدى الجمهور بدرجات متفاوتة. وفيما يلي استعراض لأبرز تلك التأثيرات وفقًا لنتائج التحليل الإحصائي:

أولًا: التأثيرات الوجدانية المرتفعة: جاء في مقدمة التأثيرات الوجدانية بند "أصبحتُ أكثر تعلقاً بقضايا حقوق الإنسان" حيث حصل على أعلى وسط مرجح (2.88) ووزن مئوي مرتفع بلغ (96.0%)، مما يدل على أن المحتوى الإعلامي الرقمي ساهم في تحفيز ارتباط وجداني قوي بالقضايا الحقوقية، وتعزيز الحسّ بالمسؤولية والاهتمام تجاهها.

تلاه بند "أشعر بالاحترام العميق لكل ما يتعلق بحقوق الإنسان" بنفس الوسط المرجح (2.88) والوزن المئوي (96.0%)، مما يشير إلى ترسيخ مشاعر التقدير والاحترام كجزء من التفاعل النفسي مع محتوى الصحف الإلكترونية.

كما أبدى الجمهور إعجابًا بالشخصيات المؤثرة في مجال حقوق الإنسان، بوسط مرجح (2.84) ووزن مئوي (94.7%)، ما يعكس قدرة الإعلام الرقمي على تقديم نماذج إيجابية تعزز التأييد الوجداني لقضايا الحقوق.

ثانيًا: التأثيرات الوجدانية المتوسطة: أظهرت الفقرات التي تعبر عن مشاعر القلق والاهتمام تجاه قضايا حقوق الإنسان، مثل "تُثير فيّ قضايا حقوق الإنسان مشاعر القلق والاهتمام" وسطًا مرجحًا (2.60) ووزنًا مئويًا (86.7%)، مما يدل على وجود تعاطف وجداني وتحفيز عاطفي لدى الجمهور، لكنه بدرجة أقل مقارنة بالتعلق والاحترام.

كما أظهر بند "أشعر بالرضا عند رؤية مبادرات تحمي حقوق الإنسان" وسطًا مرجحًا (2.57)، مما يعكس حالة إيجابية من المشاعر التي تغذي الأمل والتفاؤل بشأن جهود الحماية والتقدم الحقوقي.

ثالثًا: التأثيرات الوجدانية المنخفضة نسبيًا: في الجوانب السلبية، جاء بند "أُحبط عندما أقرأ أو أسمع عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" بوسط مرجح (2.44) ووزن مئوي (81.3%)، وهو مؤشر على أن المحتوى الحقوقي يتسبب أحيانًا في مشاعر إحباط واستياء نتيجة تراكم الأخبار السلبية، وهو أثر وجداني طبيعي يعكس حساسية الجمهور تجاه معاناة الآخرين.

وتُظهر هذه النتائج أن الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية لا يقتصر على زيادة المعرفة أو تشكيل السلوكيات فقط، بل يمتد بعمق إلى التأثير على مشاعر الجمهور وعواطفه تجاه قضايا حقوق الإنسان. وتعكس النتائج قوة الإعلام الرقمي في إحداث ارتباط وجداني يجعل الأفراد أكثر حساسية وتفاعلاً عاطفيًا مع واقع الحقوق، مما يعزز احتمالية المشاركة الفعالة مستقبلاً.

وترتبط هذه النتائج بنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من ناحية التأثيرات الوجدانية، حيث تؤكد النظرية أن ازدياد اعتماد الأفراد على الإعلام، خاصة في القضايا المهمة والملحة مثل حقوق الإنسان، يولّد ردود فعل عاطفية متزايدة تدفع نحو التعاطف، والاحترام، والانتماء للقضية، ما يدعم التفاعل الاجتماعي الإيجابي مع هذه القضايا.

❖ الاستنتاجات

1) **ارتفاع درجة الاعتماد على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية:** أظهرت الدراسة أن غالبية الجمهور العراقي يعتمدون بشكل كبير على المواقع الإلكترونية للصحف العراقية كمصدر رئيسي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يعكس ثقة نسبية بهذه الوسائل كمرجع إعلامي موثوق.

2) **أسباب الاعتماد ترتكز على التنوع الإقناعي والدقة:** تعود أسباب اعتماد الجمهور على هذه المواقع إلى التنوع في أساليب الطرح، والتوازن في عرض الجوانب الإيجابية والسلبية، بالإضافة إلى أهمية الأمثلة التفسيرية والاعتماد على آراء الخبراء، مما يعزز الثقة والمصداقية.

3) **مستوى الثقة متباين لكنه يميل إلى المتوسط والعالي:** رغم أن ثقة الجمهور تتوزع بين مستويات مختلفة، إلا أن النسبة الأكبر تميل إلى الثقة المتوسطة والعالية، مما يشير إلى أهمية المواقع الإلكترونية في تشكيل الوعي الحقوقي رغم بعض الفجوات في المصداقية.

4) **تأثيرات معرفية إيجابية لكن متفاوتة:** ساهم الاعتماد على المواقع الإلكترونية في تعزيز المعرفة العامة والمتخصصة حول حقوق الإنسان، خصوصًا في جانب الانتهاكات وأهمية الاحترام، مع ملاحظة ضعف في جوانب مثل الاطلاع على المواثيق الدولية والتاريخ الحقوقي.

5) **تأثيرات سلوكية إيجابية لكنها محدودة في المشاركة الفعلية:** انعكست التأثيرات السلوكية في سلوكيات إيجابية ذاتية مثل تجنب الانتهاكات واحترام حقوق الآخرين، ولكن كان التأثير أضعف فيما يتعلق بالمشاركة في حملات التوعية أو التبليغ عن الانتهاكات.

6) **تأثيرات وجدانية قوية تعزز التعلق والاحترام:** أثرت المواقع الإلكترونية بشكل واضح على المشاعر الإيجابية مثل التعلق بالقضايا والاحترام العميق لها، مع وجود بعض المشاعر السلبية كالإحباط تجاه الانتهاكات الجسيمة، مما يعكس حساسية وجدانية متوازنة تجاه الموضوع.

7) تتوافق النتائج مع نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: تؤكد النتائج فرضيات النظرية التي ترى أن الاعتماد المتزايد على الوسائل الإعلامية يؤدي إلى تعزيز المعرفة، تشكيل السلوكيات، وتأجيج التأثيرات الوجدانية، خاصة في القضايا ذات الأهمية الاجتماعية والسياسية الملحة.

❖ **التوصيات**

1. **تعزيز المحتوى القانوني والتاريخي:** توجيه الصحف الإلكترونية لتوسيع التغطية القانونية والتاريخية لقضايا حقوق الإنسان، لتعميق فهم الجمهور وزيادة ثقافتهم الحقوقية بشكل شامل.
2. **رفع مستوى التثقيف حول المواثيق والمعاهدات الدولية:** ضرورة إدراج معلومات أكثر تفصيلاً حول الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، لربط الوعي المحلي بالمعايير الدولية.
3. **تطوير مهارات التحقق والوعي الإعلامي:** إدماج محتوى تعليمي يهدف إلى تحسين قدرة الجمهور على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، عبر ورش توعوية وحملات تعليمية رقمية.
4. **تشجيع المشاركة الفعلية والميدانية:** تعزيز استخدام المنصات الإلكترونية لتشجيع الجمهور على المشاركة في حملات التوعية، والتبليغ عن الانتهاكات، عبر تبسيط الإجراءات وزيادة الثقة بالجهات المعنية.
5. **زيادة التفاعل مع الجمهور عبر الشخصيات المؤثرة:** الاستفادة من الشخصيات الحقوقية المؤثرة في المحتوى لتعزيز التأثير الوجداني والدعم المجتمعي للقضايا الحقوقية.
6. **تطوير آليات بناء الثقة والمصداقية:** العمل على تحسين الشفافية، توثيق المعلومات، والرد السريع على الشائعات لتقليل فجوة الثقة لدى الجمهور.
7. **تعزيز التعاون بين وسائل الإعلام والجهات الحقوقية:** تشجيع الشراكات بين الصحف الإلكترونية والمنظمات الحقوقية لتوفير محتوى موثوق وشامل، مع توسيع التغطية الإعلامية للجهات المعنية بحقوق الإنسان.

❖ **المراجع**

1) أسماء حسن عبود، معالجة الصحف العراقية لانتهاكات حقوق الإنسان، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022م).
2) أشرف القاضي، مدخل إلى حقوق الإنسان. (القاهرة: دار النهضة العربية. 2014م).

3) ايمان محمد حسني، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية دراسة في الاعلام والرأي العام، (القاهرة: دار العالم العربي، 2011م).

4) بارعة شقير، الأسس التنظيرية لوسائل الإعلام، (دمشق: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2016م).

5) بشير العلاق، نظريات الاتصال مدخل متكامل، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2011م).

6) بطرس حلاق، نظريات الإعلام، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2013م).

7) الجمعية العامة للأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القرار رقم 217 (III)، المادة الثانية، 1948م.

8) حاتم عبد القادر، دور الإعلام في تأصيل قيم المواطنة وحقوق الإنسان في الدولة الحديثة، المجلة العربية لبحوث الاتصال والإعلام الرقمي، العدد3، مصر، 2023م.

9) خالد الحسن. "حقوق الإنسان: المفهوم والإشكالية". مجلة شؤون عربية، العدد 122، 2005م.

10) زينب دهيمي، مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك انموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، الجزائر، 2012م.

11) سعيد بن ناصر الغامدي. الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان في الفكر الغربي. (الرياض: مكتبة الرشد، 2005م).

12) صالح بن عبدالله الراجحي، حقوق الإنسان وحياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004م) .

13) عبد الرزاق محمد الدليمي، نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين، (عمان: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016م).

14) علي خليل شقرة، الإعلام الجديد وشبكات الواصل، (عمان: دار أسامة للطباعة والنشر، 2018م).

15) عمر جياد علي، التغطية الاخبارية للانقلاب التركي عام 2016م في موقع الجزيرة نت للفترة من 2016/7/15م – 2016/8/15م، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية/ العدد 3، 2020م.

16) فوزية بن عثمان، حقوق الإنسان العالمية وخصوصية الفعل الوطني في حمايتها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2018م.

17) لؤي خليل، الإعلام الصحفي ، (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2020م).

18) ماريان مراد أنيس، الاتجاهات البحثية الحديثة في العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، العدد العاشر، مصر، 2017م.

19) محمد بن سعود البشر، نظريات التأثير الإعلامي، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2014م).

20) مراد كامل، الاتصال الجماهيري والإعلام، (عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر، 2011م).

21) مرفت مرغلي، نظريات الإعلام، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015م).

22) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في مصر، التقرير السنوي، مصر، 2003م.

23) Bahraz, Jawdat Khan (2020): Media Engagement via Social Media with Human Rights Issues in the Islamic World, Journal of Media Research, Issue 16, Kuala Lumpur.

24) Cassin, René. "La Déclaration universelle et la mise en œuvre des droits de l'homme." Revue internationale de droit comparé, vol. 3, no. 2, 1951.

25) Francis Vallat, An international to the study of Human Rights, Europa Publications, London, 1970.

26) Human Development Report ,Published for the United Nations Development Programme (UNDP), Oxford University Press, New York 2000.

27) Li, Huan Jie: The Role of Social Media in Pressuring Developing Countries on Human Rights Issues, Journal of Foreign Studies, South China University, No. 36, Shanghai, 2020.